المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 9

العنف الجندري ضد النساء

إشراف وتحرير
أم الزين بن شيخة

نوفمبر 2023

05

العنف ضد الأمهات العازبات

هاجر خنفير
باحثة في الدراسات النسويّة والجندريّة

نسعى في هذا المقال إلى التركيز على فئة منبوذة من النساء في مجتمعاتنا العربية عموما والإسلاميّة خصوصا وهنّ الأمّهات العازبات. ويعود اختيارنا لهذه الفئة إلى كونها تفضح وجها من وجوه العنف المنهجي الذي تعانيه النساء بسبب هويّاتهنّ الجندريّة أي أنوثتهنّ، وتجتمع صور العنف فيما يطلق عليه العبوديّة الجندريّة التي تحظى بشرعيّة دينيّة وأخلاقيّة وقانونيّة. وانطلاقا من شهادات بعضهنّ (من تونس) في برنامجين تلفزيين حاولنا رصد أشكال تفاعل الضحيّة مع مصادر العنف وتداعيات ذلك على علاقتها بابنها، وبيّنا إمكانيّات مقاومة هذا العنف بالنظر في أدوار مؤسسات المجتمع والدولة حتّى تتمتّع الأمهات بحقوقهنّ كمواطنات ويستعدن حيّزهنّ الوجودي بعيدا عن منطق التهميش. واستأنسنا لهذا الغرض بقراءة تجمع بين السوسيولوجيا التفاعليّة والمقاربة الجندريّة لنتمكّن من تفكيك بنى العنف ونظام التمييز الجندريّ.

الكلمات المفاتيح: التهميش . الأمّ العزباء . العنف الرمزي . النبذ . الهشاشة.

مقدّمة

تعدّ الأمومة في المجتمعات البطريكية أحد الأدوار الأساسيّة الخاصّة بالأنوثة، ويتجلّى ذلك من خلال عمل مؤسّسات التنشئة الاجتماعية على تدريب الفتاة على وظائف الأمومة بعد التأكيد على قدسيّة ذلك الواجب/ الحقّ ورمزيّته التي تتعالى على أحكام التاريخ. ولذلك تعدّ أنوثة المرأة منقوصة إذا كانت عاقرا، بل هي عديمة الجدوى إذ سيكون موقعها في المجال الخاص بلا فاعلية. فالتوزيع الجندري للمواقع والفضاءات يتمّ بناء على الأدوار وهي تتّسم بالثبات خاصّة إن ارتبطت بوظائف بيولوجيّة (الحمل/ الإنجاب/ الرضاعة)، لكن هذا الدور يظلّ محكوما بمعايير مؤسسة الزواج وتصير صاحبته منبوذة إن تمت ممارستها خارج هذا الإطار أي أنّها وجب أن تمارس تحت السقف الذكوري للأسرة. ورغم الضوابط والمعايير الموضوعة لهذا الدور فإنّ إحدى الإحصائيّات الصادرة عن مؤسّسة غالوب الأمريكية سنة 2020 تنبّه إلى أن نسبة الأمهات العازبات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبلغ 15%. ولئن بدت النسبة ضعيفة فإنّها تشفّ عن حضور فئة من النساء اللاتي خرجن عن قوانين المجتمع الأبويّ، غير أنّ المجتمعات العربيّة تميل إلى السكوت على هذه الفئة الهشّة وتهميشها باعتبارها أقليّة، وتتفاقم هشاشة هذه الفئة وهي تتعرّض إلى صعوبات اقتصاديّة لقلّة موارد الرزق أو العجز عن التوفيق بين الواجبات المهنيّة ودورها الأمومة.

ومن وجوه التهميش أيضا السكوت عمّا تتعرّض له هذه الفئة من عنف متعدّد الأبعاد فلا إحالة عليهنّ في كمّ الدراسات والبحوث التي خصّصت لدراسة العنف ضد النساء، والسكوت عن ذلك هو في حدّ ذاته عنف رمزي وتطبيع مع النظام التمييزي بتصنيف الأمهات في خانة المذنبات المستحقات للنبذ. لذلك فإنّنا نزمع في هذه الورقة على النظر في دواعي العنف المسلّط على هؤلاء المنبوذات وانعكاساته، ونعتمد في ذلك على مجموعة من الشهادات التي قدّمتها عيّنة من ضحايا العنف بتونس وذلك في حلقتين

من برنامجين تلفزيّين هما: "حكايات مع أكرم خزام"[1] و"حكايات تونسيّة"[2]، وسنعتمد في تحليل تلك الشهادات على المنظور الجندري إذ انّه يسمح باستقراء دواعي العنف المتجذّرة في التمثّلات الاجتماعيّة للأمومة وعلاقتها بنظام الهيمنة الذي تحتكم إليه العادات والتقاليد والأعراف، علاوة على أنّ هذه المقاربة تتيح لنا البحث في صلة العنف ببناء الأنوثة والحدود الجندريّة المثبّتة لهامشيّة الأنثى ومركزيّة الذكر. وسنستعين أيضا بالتحليل السوسيولوجي عامّة والنظريّة التفاعليّة خاصّة[3] باعتبار العنف ظاهرة اجتماعيّة تعكس اختلالا في النظام التفاعلي، ومن دواعي الاختلال إراقة ماء الوجه بالخروج عن المعايير المنظمة لشبكة العلاقات الاجتماعيّة واقتراف خطأ وهو ما يجسده فعل الإنجاب خارج الأطر الشرعيّة. وهذا الخطأ الذي يمسّ بالمجال الأخلاقي يستعمل كذريعة لتبرير العنف الصادر من الآخر. وتدعونا هذه المقاربة إلى النظر في شروط معالجة ظاهرة العنف الجندريّ وحدودها داخل مجتمعات ذكوريّة ترى النساء ملكيّة للرجال أو أنّهنّ تابعات في التمثّلات الثنائيّة للعلاقات الجندريّة.

---

[1] حكايات مع اكرم خزام :2/25/ 2011 حلقة بعنوان "**أمهات عازبات في تونس**" عرض في قناة الحرّة.
https://www.google.com/search?q=%D8%A3%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA+%D8%B9%D8%A7%D8%B2%D8%A8%D8%A7%D8%AA&rlz=1C1GCEA_enTN1010TN1010&source=lnms&tbm=vid&sa=X&ved=2ahUKEwidtdOuwa79AhWZH-wKHciCDisQ0pQJegQICBAC&biw=1366&bih=568&dpr=1#fpstate=ive&vld=cid:8edbc223,vid:ewtH03XDJQc

[2] حكايات تونسية 2019/1/14 حلقة عرضت بقناة الحوار التونسي.
https://www.youtube.com/watch?v=CrxiKecVdks.ج1
https://www.youtube.com/watch?v=gDg1PJNuy2o&t=8s جزء2
https://www.youtube.com/watch?v=GfZmCVy-Uo0ج3

وتجدر الإشارة إلى قلّة تسليط الأضواء الإعلاميّة على هذه الفئة وهو ضرب من ضروب الإقصاء والتهميش، لولا ضغط الجمعيّات والمنظّمات النسويّة على المشرّع التونسي خاصّة لحفظ حقوق هذه الفئة وضمان حمايتهنّ.

[3] نستند إلى مفاهيم سوسيولوجيّة وضعها أرفنغ غوفمان (1922 - 1982) في إطار دراسته للتفاعلات الاجتماعيّة وعلاقتها بالقواعد الاجتماعيّة، فصورة المرء تتأثر بمدى التزامه بتلك القواعد وبناء عليها تتحدّد علاقاته الاجتماعيّة.

الأمهات العازبات: في دلالات المصطلح

لا اختلاف في أنّ مصطلح الأمّهات العازبات الذي يقابله في الفرنسيّة *les mères célibataires* وفي *الأنجليزيّة single mother* مشحون بدلالات تضمينيّة ذات بعد أخلاقيّ ينتفي حضورها في المصطلحين الغربيّين.

فمن المعلوم أنّ نعت العازبات هو تمييز لصنف من الأمهات اللواتي صرن كذلك بعد علاقة جنسيّة خارج إطار الزواج الشرعي، أي أنّ أمومتهنّ لم تخضع للضوابط القانونيّة والاجتماعيّة التي يقوم عليها بنيان الأسرة إجمالا، بل هي امومة مربكة لشرط النسب الذي ظلّ معيارا رئيسيّا لإثبات الانتماء والتموقع اجتماعيّا[444]. وتتحمّل الأم عاقبة خرقها لقاعدة أساسيّة في نظام العلاقات الاجتماعيّة وذلك بسلبها الرأسمال الرمزي المتمثّل في شرف الأمومة المقدّسة وتحرم من وجاهة دورها ويحكم عليها عادة بالاختفاء أو إخفاء حقيقتها التي لا تشينها فقط بل تمسّ سمعة ذويها.وهي في الحالتين تعيش معنى العزوب لغويّا بما هو العيش وحيدة وبعيدة عن الآخرين وعن نفسها. وقد يكون لمعيار الطبقة تأثير على وضع الأمّ فحال الميسورة غير التي تنتمي إلى الطبقة الفقيرة إذ قد تجد الأولى الإحاطة والمساندة إضافة إلى قدرتها على تحقيق اكتفائها الذاتي الاقتصادي[5] بينما تلقى الثانية الاحتقار والتهميش ويتجلّى ذلك اقتصاديّا إمّا في استغلالها أو عطالتها الوظيفيّة. ولكنّ هذا الاختلاف بين الوضعين لا يتنافى وواقع قيام الأم العزباء بمسؤوليّات خصّ بها المجتمع الأب (الإنفاق/ الحماية)، ومن دلالات جذر "ع.ز.ب" ما يعكس هذا المعنى إذ يقال عزبت المرأة زوجها إذا قامت بأموره. ورغم هذا الواقع الذي يفضح

---

[4]من الأقوال العربيّة المأثورة: "استنسب لنا حتى نعرفك"، وليس التعريف بالنسب إلا مطيّة لكسب الاعتراف الاجتماعي الذي يتوقف عليه تماسك الاجتماع البشري. ولذلك فإنّ اوّل ما سعى إليه التشريع الإسلامي هو القضاء على مختلف أنواع الزيجات التي كانت سائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام (نكاح الرهط ونكاح البدل.. والإبقاء على نكاح البعولة الذي تضمن شروطه صفاء النسب للأبناء أو ما اصطلح عليه بالبنوة الشرعيّة.

[5] يشير منشّط حلقة "حكايات تونسيّة" إلى أنّ نساء هذه الطبقة هنّ أكثر وعيا وذلك بأنّهنّ قد يقمن بالإجهاض أو أخذ الاحتياطات اللازمة لتجنّب الحمل، وينمّ هذا الخطاب عن قناعة مسبقة بأنّه من الصعب جدّا حدوث تغيير في العرف والعادات والتصوّرات السائدة عن الأمّ العزباء. فبقدر ما يبدو البرنامج جريئا في تناول هذه القضية فإنّه يبقى خجولا في اقتراحاته وتوجّهاته إذ قلّما تقع الإشارة إلى مسألة استقلاليّة المرأة وحرّيّتها الجسديّة.

التناقض الاجتماعيّ فإنّ حضور الأمّ المهيمن في المجال الخاصّ وتحمّلها مسؤوليّة مضاعفة لا يعني تخليصها من وضع المهمّشة في الفضاء العامّ، إذ تفتقر إلى السلطة والنفوذ بذريعة عدم النجاعة وضعف الأداء.

وبذلك فإنّ صفة العزباء التي تحدّد الحالة الاجتماعيّة للأم هي أوّل وصمة تلحقها وتوجّه سلوك الآخر نحوها، وهو سلوك عقابيّ يسعى إلى التذكير دوما بذنب المعنَّفة وإحباط محاولات اندماجها مجدّدا وحصولها على عفو عامّ عنها رغم التحلي "بحسن السيرة والسلوك". وهذا العقاب الاجتماعيّ لا يشمل الطرف الثاني أي أنّنا لا نعثر على هويّة تخصّ الرجل بما هو "الأب الأعزب" وكأنّ تلك السمة تفصيل لا يغيّر من موقعه ودوره شيئا أو أنّ الإنجاب فعل أنثويّ من دواعيه حتى نتائجه[6]. ولذلك يلاحظ المتابع لشهادات بعض الأمّهات أنّهنّ يغرقن في شرح ظروف العلاقة وتبريرها، فخولة في برنامج "حكايات تونسيّة" تصف نفسها بأنّها من أصول ريفيّة "بنت باب الله" أي ساذجة وبريئة مع حاجتها للمسكن والعمل في المدينة وهي عوامل كفيلة بأن تصير فريسة لأطماع مالكي الثروة (فشريكها كان صاحب بيت ومال وقد أوقعها في حبّه بكرمه وطيبته: صدّقت أنّه فاعل خير). وتتجلّى في هذا الخطاب التبريري صورة الأنثى الضعيفة، العاطفيّة والحالمة التي تجعلها في نظر المجتمع المذنبة الأولى والمسؤولة الرئيسيّة عمّا حصل، فخولة صنيعة التنشئة وخطؤها هو الفشل في قمع تلك الاستعدادات التي غُرست فيها بتكسّي لبوس العفة والحشمة، وهو فشل متوقّع في حالة غياب الرقيب (لا تعرف عنها العائلة شيئا قبل وبعد مولد ابنها). وكذلك الأمر بالنسبة للأم التي تعرّضت للاغتصاب (عواطف) فكونها ضحيّة اعتداء جنسيّ من قبل قريب صديقتها لم يكن كافيا لتبرير وضعها الاجتماعيّ، بل سعت إلى إبراز إصرارها على أن تصير أمّا صالحة بزواجها وإنجابها ثانية رغم فشل هذه التجربة أيضا.

[6]إخلاء مسؤوليّة الرجل بادية في كثير من التعليقات المستنكرة لظهور هؤلاء السيدات وإدلائهنّ بشهاداتهنّ فيقول أحدهم: "ما ينجموش يحافظوا على أرواحهم.. كيف يسلّموا أرواحهم ما يخافوش من ربي وتوّة يبكيوا ويشكيوا ملّا فضائح".

في دواعي العنف

ليس البحث في دواعي العنف تبريرا له بل هو تعرية للبنى العميقة التي تضمن ديمومته وتزكّيه. وليس فصلنا بين مستويات العنف إلا فصلا منهجيّا لأنّها في الواقع متشابكة وغالبا ما تجتمع علاماتها سواء في تفاصيل تجارب الشاهدات أو في الخطابات العنيفة المعلّقة عليها.

- **العنف المسلّط على الأمّهات العازبات جندريّ**

من المعلوم أنّ الأدوار الجندريّة داخل الأسرة تتحدّد وفق موقع كل فرد فيها فالأب رأسها ورئيسها والأم مساعدة له أمّا الأبناء فقاعدة بنيان الأسرة. ولذلك فإنّ غياب الأب يجعل ذلك البناء الثلاثي مهدّدا ويكون وضع الأمّ التي غاب زوجها (لسفر أو طلاق أو وفاة) وضعا مقلقا اجتماعيّا وصعبا بسعي الأمّ لسدّ الفراغ المخلّ بتوازن الأسرة. وفي حالة الأمّ العزباء فإنّ المجتمع يحمّلها المسؤوليّة وحدها باتّهامها بالانسياق وراء عواطفها وضعفها أمام رغباتها ووقوعها في الخطيئة الكبرى وهي أن تصير امّا دون أن تكون مسجّلة في صيغة ملكيّة (الزواج). وتصنّف تلك الخطيئة أيضا ضمن أشكال الفردانية المنبوذة اجتماعيّا إذ تحيلنا على صورة الرجل المتملص من المسؤولية أي ذاك الذي أخل بشرط هام من شروط الرجولة الكاملة وفق المنوال الذكوريّ وهو شرط القوامة. غير أنّ التمثلات الجمعيّة للمرأة باعتبارها رمزا للشر والفتنة والغواية تعفي الرجل غالبا من مسؤوليّة الخطيئة وتلبسه دور الضحيّة بوقوعه في فخّ فتنة المرأة اللعوب. فالحبّ الذي قد يكون جمع بين الطرفين مثل تجربة أمّ إسلام (علاقة حبّ دامت 5 سنوات انتهت بحمل وسفر الأب رغم تأكّده من شرعيّة أبوّته بتحليل جينيّ)) أو الاغتصاب (مثل حالة فاطمة التي كانت أولى صدماتها اغتصاب من الأب في سنّ ثمان سنوات) هي تجارب تتفق في الوعي الجمعيّ الخاضع للبديهيّات المعياريّة في اعتبارها جريرة انتهاك النساء للحدود بتبرّجهنّ وكيدهنّ. لذلك فإنّ سخط المجتمع يشمل أقرب أفراد الأسرة مثل الآباء إذ تغلب تمثّلاتهم الاجتماعيّة على عاطفة الأبوّة فيتنكّرون لبناتهم بطردهنّ ومقاطعتهنّ. وهذا

القرار هو ضرب من الوأد الرمزي لأنّه يعني الموت اجتماعيّا إذ تقول إحداهنّ: "أنا نموت بالوقت"، فقد صارت عارا تتخلّص منه بعض المجتمعات العربيّة بالفتل (جرائم القتل على الشرف)[7] وفي مجتمعات أخرى يكون بالإقصاء والحرمان من جلّ الحقوق المادّيّة والمعنويّة. ولا تقتصر ممارسة العقاب على رجال الأسرة الغيورين على "الشرف"، بل يشمل النساء أيضا مثلما بيّنت الشاهدة السابقة إذ رفضت أختها التواصل معها لمجرّد اتّخاذها قرار بناء حياة مستقلّة بالبحث عن عمل في المدينة: "أمنيتي أني نلقى أختي نحكي لها"، ولا غرابة في ذلك لأنّ النظام الجندري يحرص على أن تكون نساؤه حارسات للحدود. وقد أردفت هذه السيّدة "هم أمخاخهم هكّا شنوّة نعمل أنا" أي أنّ الأخت منخرطة في منظومة عقليّة ذكوريّة يعسر مخالفتها ولا يُنتظر من أحد تضامنه مع الجانحة عنها مهما كانت قوّة الرابطة الدمويّة والعاطفيّة بها. والأدهى عندما يصدر العنف عن الأمّ التي يفترض وقوفها إلى جانب أبنتها، إذ تروي فاطمة ما فعلته والدتها عند علمها باعتداء زوجها/ الأب على ابنتها إذ هاجمتها معتبرة إيّاها "إبليس" وآثرت الطلاق مع التخلي عنها، أمّا أمّ عواطف فقد ضربت ابنتها ومنعتها من الخروج عند علمها بالحمل ثمّ رفضت قبولها في البيت صحبة ابنتها إثر الولادة. ولئن يبدو هذا السلوك غريبا عن صورة الأمّ الحنون المضحّيّة من أجل أبنائها فإنّه يبرز غلبة الاجتماعيّ على الطبيعيّ بالتنكّر لابنتها واتّهامها والتنصّل من المسؤوليّة التي تشين أداءها الأموميّ، وهو سلوك عنيف يعكس وجها آخر للأمومة التي لا يدينها المجتمع مادامت منسجمة ومصلحته ومكبّدة تلك الابنة المذنبة الخسارة التي "تستحقّ". ولئن كان هذا السلوك الأموميّ شاذّا بفرط قسوته فإنّ حضور الأمّ في تجربة "كوثر"[8] كان جامعا بين عاطفة الأمومة وأحكام

[7] تقول لمى أبو عودة: "هذه العلاقات ـ الجندر ـ هي نتيجة تفاعل ثلاثي معقّد بين العنف الاجتماعي وجريمة الشرف ذاتها وعنف الدولة ومحاولة تنظيم الجريمة واستجابة الرجال والنساء في المجتمع المعاصر للتوازن بين هذين النوعين من العنف". مقال بعنوان: "جرائم الشرف وبنية الجندر في المجتمعات العربيّة ضمن كتاب جماعي بعنوان: "**المرأة والجنسانيّة في المجتمعات الإسلاميّة** "بينار إيلكاركان، ت. معين الإمام، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر،2004، ص401.

[8] حكايات تونسيّة الجزء الثالث

المجتمع إذ طلبت منها الرجوع إلى البيت (وقد تركته عند اقتراب الولادة)، ولكنّها لم تقبل باصطحابها ابنها خوفا من الفضيحة.

ويشتدّ عنف التمييز الجندريّ في فضاء العمل لا سيّما في القطاع الهشّ والخاصّ، فلا يُسأل الرجل عن حالته الاجتماعيّة إلا لإتمام بعض الوثائق الرسميّة بينما يكون لهذا المعطى الأولويّة الرئيسيّة بالنسبة للمرأة. ومن المعلوم أنّ غير المتزوّجة (عزباء/ أرملة/ مطلّقة/ أمّ عزباء..) مع غياب السقف الأسريّ والحاجة إلى مورد رزق يتيح للأعراف وحتّى الزملاء محاولات الاستغلال لإرضاء غرورهم الذكوري (التحرّش/ الاعتداء الجنسيّ..) أو المعاملة القاسية تنمّرا واستعبادا. وفي أهون الحالات فإنّها مضطرّة للعمل الذي لا يكاد يحميها من الفقر وهي المطالبة بدفع إيجار وتوفير الحاجيات الأساسيّة لطفلها من ملبس ومأكل وتعليم. ولذلك عمدت "أمّ إسلام" مثلا إلى إخفاء الحقيقة عن رئيسها حتّى تحمي نفسها وابنها أو لتضمن القدر الأدنى من الأمن الاجتماعيّ. بينما اعترفت فاطمة بسرقتها البيت الذي اشتغلت فيه وكان مصيرها السجن ثمّ اضطرارها للبغاء والمخادنة (مع رجل خمسيني تسكن معه دون عقد)

- **العنف المقنّن ضدّ الأمّ العزباء**

بالنظر إلى لائحة قوانين الأحوال الشخصيّة بتونس يتّضح عسر عمليّة تنقيح ما تعلّق بحقوق الأمّ العزباء ومولودها، فهي لا تحظى بأيّ حقّ خاصّ بها على شريكها أي الأب البيولوجي، أمّا عن حقوق طفلها فهي لا تتعدّى مطلب إثبات الأبوّة وذلك بإجراء تحليل جينيّ لا يجبر عليه، وهو ما أكّدت عليه جليلة التي أنجبت لؤي من شخص تعرفه أسرتها وبعد تنكّره لوعد الزواج ومطالبة الأمّ إثبات النسب رفض وأصرّ على عدم الاعتراف حسب شهادتها.

ولئن كان إثبات الأبوّة مدعاة لحقّ الإنفاق على الطفل ورعايته فإنّه لا يعني منحه حقّ النسب وما يترتّب عنه من حقّ الإرث، وهو ما يتجلّى بوضوح في الفصل 152 من مجلّة الأحوال الشخصيّة: "يرث ولد الزنا من الأم وقرابتها وترثه الأم وقرابتها." ونصّ

الفصل يحمّل كامل المسؤوليّة للأمّ المتّهمة بالزنا بينما يصمت إزاء دور الأب في هذه العلاقة وحقوق ابنه عليه وهو قانون مستمدّ من أحكام المواريث في الشريعة الإسلاميّة[9]. وإنّ في حرمان الطفل من هذا الحقّ تمييز صريح بينه والأبناء الشرعيّين، ممّا يضاعف من شعور الأمّ بالذنب إذ كان في إثمها جناية على ابنها. وارتجاع صدى الأحكام الشرعيّة في هذه القوانين يبرّره أهل المجال القانونيّ بالتدبير الضروري لحماية المجتمع من خطر الفوضى الأخلاقيّة واختلاط الأنساب والاستهانة بالأطر الشرعيّة التي تقوم عليها العلاقة الزوجيّة.

ومن العقبات القانونيّة التي تلقاها الأمّ العزباء وهي تسعى لممارسة حقّها في الأمومة ما يشترطه مندوب الطفولة عليها من وثائق لتمكينها من حضانته مثل: شهادة العمل /عقد كراء.. والحال أنّ نسبة كبيرة من هؤلاء النساء يعملن بالقطاع الهشّ (معينات/ بائعات جوّالات/ أجيرات يوميّات..)

هكذا ساهمت المنظومة القانونيّة في تثبيت هشاشة وضع الأم العزباء بنصوص تمييزيّة تضرب بمواطنتها عرض الحائط، فالمساواة حقّ لا يطال المجال الخاصّ أو هي مواطنة في الفضاء العامّ فقط. والسؤال المطروح لم لا تنصّ هذه القوانين على وجوب خضوع الأب للمتابعة القانونيّة عند تملّصه من المسؤوليّة الكاملة نحو ابنه؟؟ أليس في الاكتفاء بفرض نفقة تثبيت لذاك التوزيع الجندري الذي تخضع له الأدوار في حين أنّ وضعيّة الأمّ العزباء تطرح نمطا أسريّا مختلفا عن ذاك السائد في المجتمع؟؟

- **العنف ضد الأمهات العازبات أخلاقوي**

بقدر ما كانت آداب العفّة الخاصّة بالنساء في الثقافة العربيّة الإسلاميّة هادفة إلى إخفاء علامات الأنوثة في الجسد الأنثوي (لا سيّما في حضرة الذكوري) فإنّها مثّلت في

[9] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال"أيّما رجل عاهر بحرّة أو أمة، فالولد ولد زان لا يرث ولا يورث "،الترمذي: محمّد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي الجامع الكبير كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث ابن الزنا، ج2، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، سنة 1996 ص415. قال عنه الألباني حديث حسن صحيح.

واقع العلاقات بين الجنسين وعبر التاريخ مصدر تأجيج للرغبة لدى الطرفين، إذ كلّما تضاعفت الموانع ازداد الشوق فانتهاك الحدود والوقوع فيما يطلق عليه مصطلح جرائم الشرف. ولذلك تشكّل كلّ مخالفة لتلك الآداب فضحا لهشاشة البنيان الأخلاقي وتناقضاته وهو ما يجعل ردّة فعل المجتمع عنيفة تجاه العلاقات التي خالفت السلوك المعياريّ وخاصّة المرأة. فانتفاء صفة العفة وفقدان العذرية من أشنع وجوه الخلل في أداء الأنوثة، وهما سببان كافيان لتصنيفها في خانة المومس والرخيصة والفاجرة أو العاهرة. وهذا التصنيف يشرّع لانتهاك كرامتها واستباحة جسدها بعد أن باتت سمعتها "في الوحل" وصارت حاملة لعار يشم هويّتها. وما تتعرّض له الأمهات العازبات من وصم هو تمثّل ملموس لحكم اجتماعي بضرورة معاقبتهنّ بسبب مروقهنّ عن السلطة الرسميّة. وبالنظر في التعليقات المرافقة لجملة الشهادات تتجلّى بوضوح تلك الأحكام الأخلاقويّة المشحونة عنفا: "البنات كالأرانب في كل ركن يولدوا ويفرخوا وما يعرفوش شكون بوه"، "تبقى منعوتة بالصبع وصعيب اللي يقبل امرأة كيفها"[10]..

ولا تحمي محاولات شروع الأمّ في بناء صورة جديدة يقبلها المجتمع من التعرّض إلى العنف، فزواج عواطف وإنجابها طفلا ثانيا لم يحل دون تصرّفات الزوج العنيفة إزاءها وابنتها وتذكيرها بذنبها وبأنّ الطفلة هي دليل إدانتها: "يعايرني وقت نتعاركو.. رضيت بك [..] ما حبّش يكتب البنيّة باسمه.. مش نطلق". أمّا نجلاء فقد كرّرت المحاولة مرّتين الأولى بزواج مصلحة لإنقاذ نفسها من الوصم (وقد اغتصبت) ولكنّه كان زواجا فاشلا والثانية بعلاقة حبّ ولكنّها لم تستمرّ. وهذا الفشل الذي يدلّ على استحالة "إصلاح ما انكسر" ليس إلّا انعكاسا لقوّة العوائق التي يضعها المجتمع في طريق من فرّطت في عذريّتها البيولوجيّة والاجتماعيّة، وفي الآن نفسه هو نتيجة دخلنة هؤلاء النساء للتمثّلات الاجتماعيّة الخاصّة بالأمّ العزباء.

[10] يضيف أحدهم: "كان أيّ طفلة وإلّا امرأة تكبس على روحها وتحافظ على شرفها الرجل ما عنده وين يوصل معها إلّا إذا اتّخذ الطريق الصحيح الخطبة والعرس".

وبالتمحيص في خفايا هذا العنف الأخلاقويّ تتجلّى استراتيجيّة دفاعيّة عن مكانة الرجل في المجتمع، فانتشار ظاهرة الأمهات العازبات تمسّ مباشرة بالسمعة الذكريّة وبالتالي تهدّد الرجال بالخصاء سواء كانوا من المحيط الضيق أو المجتمع ككلّ. ويكفي طرح السؤال حول سبب الغضب العامّ من هذه الفئة من النساء لتتردّد الإشارة تصريحا حينا وتلميحا حينا آخر إلى كونهنّ مجلبة للعار وأنّهنّ جريرة غياب الرجال أي انكسار شوكة الذكورة.

- **العنف ضد الأمهات العازبات ديني**

بالعودة إلى صيغة عقود الزواج في الفقه الإسلاميّ يتبيّن لنا أنّ الزواج هو صيغة امتلاك لجسد المرأة[11] وأن الولد هو الممثّل الشرعي لثمرة ذاك العقد. وفي حال انعقاد العلاقة خارج ذاك الإطار فإنه ضرب لعلاقات القوة وانحراف مخلّ بمعايير الأمومة في النموذج الأسري الإسلامي، ولهذا كانت الحدود الشرعيّة صارمة ومتراوحة بين الجلد والرجم[12] وتطبّق هذه العقوبات على المرأة أكثر من الرجل. وتبعا لذلك فإنّ تلك الصورة المثلى للأم المسلمة التي تقف تحت أقدامها الجنّة تقوم على مدى انضباط الأمّ وخضوعها لمعايير مؤسّسة الزواج قبل نجاحها في أدائيّة دورها الاجتماعي. ولا تشمل الحدود الشرعيّة حالات الاغتصاب لانعدام عامل الرغبة عند الأنثى فما تحاسب عليه هو إرادتها الجنسيّة أي أن تكون إيجابيّة أو مبادرة والحال أنّ من آداب العلاقة أن تكون الزوجة

---

[11] "عقد النكاح وضعه الشارع ليرتب عليه انتفاع الزوج ببضع الزوجة وسائر بدنها من حيث التلذذ،" عبد الرحمان الجزيري: **الفقه على لمذاهب الأربع**، ج4. https://www.cia.gov/library/abbottabad

[12] من الأخبار التي تنقل لنا تطبيق حدّ الرجم على المرأة الزانية في صدر الإسلام ما روي عن الغامديّة (مع اختلاف في تحديد هويّتها) التي اعترفت أمام الرسول بإثم الزنا والحمل منه وطلبت التطهر بإقامة الحدّ، ولكنّ الرسول أرجأها حتّى الولادة ثمّ حتّى فطام ابنها حفاظا على صحّته ومنها كان رجمها حتّى الموت، وقد علّق الرسول على سلوك الغامديّة المذعنة لأحكام الشرع طلبا للمغفرة والتوبة قائلا: "لقد تابت توبة، لو قُسّمت بين سبعين من أهل المدينة لوسِعَتْهُم، وهل وجدتَ توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى". ويُذكر أنّ الرسول عفا عن رجل كان قد ارتكب المعصية نفسها.. ورغم الاختلاف في صحّة الحديث (رواه مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، (1/ 132)(1696) خاصّة وهو ينسب إقامة حدّ الرجم الذي يختلف في شأنه الفقهاء فإنّه يوضّح تشدّد الشارع الإسلامي مع المرأة مقابل إغفال الطرف الثاني المشارك في الإثم. وقد يبدو قرار منح الأم ما يناهز سنتين حتّى تتمّ إرضاع ابنها ضربا من الرحمة والعدالة اللتين يدعو إليهما الإسلام ولكنّه أيضا برهان ساطع على أنّ الأمّ في نظر الشارع لا تعدو أن تكون مجرّد وسيلة إنتاج تتوقّف إنتاجيّتها بعد حولين.

سلبيّة مكتفية بطاعة الزوج وتلبية رغبته ثمّ منتجة للولد. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ البعض يشرّع للعنف الذي تستدعيه مقاومة مؤامرة غربية ضد الهويّة الإسلامية[13]، فالأمّهات العازبات في نظر هؤلاء هنّ نتيجة جملة من الاستراتيجيّات التدميريّة التي خطّط لها الغرب لتشويه الإسلام والأمة الإسلاميّة" ونفّذتها سياسات عربيّة متواطئة. وقد تجسّدت هذه الاستراتيجيّات حسب رأيهم في تلك الدعوات النسوية لحق ملكيّة الجسد والاتفاقيات المناهضة للعنف والتمييز مثل اتفاقية سيداو والقوانين الوضعيّة المدافعة عن الحرّيّات الفرديّة والمساواة ومنظّمات المجتمع المدني.

هكذا تجلّت عقليّة التأثيم الديني في عديد التعليقات المصاحبة للشهادات المختارة فيكتب أحدهم "الحرام حرام وما عندك حتّى مبرّر" وآخر "يطبقون الشرع وأكيد رح تختفي الجريمة".. ولا مراء في تعبير هذه المواقف عن تلك التمثّلات الدينيّة للأنثى باعتبارها مصدر الخطيئة ورمز الغواية والشرّ منذ قصّة الخلق، فالعنف إزاء هذه الفئة متجذّر في المتخيّل الديني ويجسّد صورة متكرّرة عن العقاب الإلهي بطرد حوّاء من الجنّة لتكون الولادة والاشتياق وجعا وألما مستمرّا[14].

انعكاسات العنف ضدّ الأمهات العازبات

- **على علاقة الأمهات بذواتهنّ**

لقد بدت على جلّ المستجوبات علامات الحيرة والضياع أمام انسداد الأفق والتمزّق بين أداء دور الأمومة والرفض المجتمعي لها: "إلى متى مش نقعد مخبّية؟ ما نعرفشنوة نعمل"، بل قد يكون ذاك الصراع مبكّرا منذ مواجهة أوّل وظيفة بيولوجيّة للأمّ إذ اعترفت "أمّ فداء" أنّها "رفضت إرضاعها: نحبّ نولدها ونخرج". ولا يخفى أنّ

---

[13] في تعليق طويل على شهادة إحدى الأمّهات نشر أحدهم ما يلي: "*سنصنع لهم إسلامانرضاه"...، التعليق طويل شويه ارجو قراءته ونشره هذا ما قاله رئيس المخابرات الامريكيه جيمس وولسلي في عام 2006 لا بُد ان نفهم ونحارب الغزو الفكري والثقافي للعالم العربي الذي يحاول تشويه الاسلام، تاريخ المسلمين، انجازاتهم، وحاضرهم ويهدفوا الى سلخ العرب والمسلمين عن هويتهم الدينيةوالوطنية وعاداتهم وقيمهم، لتسهيل استعبادهم اكثر مما هم مستعبدين الان.

[14] وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: «تَكْثِيرًا أُكَثِّرُ أَتْعَابَ حَبَلِكِ، بِالْوَجَعِ تَلِدِينَ أَوْلاَدًا. وَإِلَى رَجُلِكِ يَكُونُ اشْتِيَاقُكِ وَهُوَ يَسُودُ عَلَيْكِ) ".« تك 3: 16.

هذه الحالة النفسيّة نابعة عن ذات عاجزة عن معاودة التموقع ضمن الجماعة أو الشعور بالاغتراب بعد تدهور علاقاتها مع الآخرين ورفض محيطها لها ممّا يخلق إحساسا بانعدام الأمن والطمأنينة أو الخوف من الآخر. وتصف أخريات هذه الحالة بالخسران فتقول إحداهنّ في برنامج "حكايات مع أكرم خزام" بنبرة يائسة: "خسرت برشة حاجات". ويتجاوز الخسران البعد المادّيّ نحو الكرامة لأنّ ما طال الأمّ من عنف متعدّد المصادر يفضي إلى انتهاك حرمة وجودها وهدر قيمتها الإنسانيّة. وغالبا ما يصحب الوعي بالخسران شعور بالذنب قد يبلغ بصاحبته حدّ التفكير في الانتحار. ومردّ الشعور بالذنب لدى الأمّ العزباء هو إدراكها للفرق بين الأمومة المعياريّة أو المثاليّة وأمومتها المشوّهة فالطفل ضحيّة ومهما سعت إلى الإيفاء بواجباتها نحوه فإنّها عاجزة عن اكتساب تلك السمات التي تتحلّى بها الأم المثاليّة من تضحية وعطاء بلا حدود وصبر.. إنّه اجتماعيّا علامة حيّة على ذنبها أو هو حامل لتبعات خطيئتها مهما فعلت، وهو ما عبّرت عنه جلّ المستجوبات عند سؤالهنّ عمّا دفعهنّ إلى السكوت عن الألم أو الظلم أو العبرة من التجربة فكانت ردودهنّ تعبيرا عن كونه جزاء مستحقّا. وذلك ما جعل أخريات لا يجرؤن على كشف الوجه أو ذكر الاسم الحقيقيّ في اعتراف رمزيّ بالذنب. وقد تلجأ بعضهنّ إلى العزلة أو إبداء العدوانيّة نحو الآخر في محاولة للتخفيف من جلد الذات بل يعلّق محلّل نفسيّ في برنامج "حكايات تونسيّة "على تجربة فاطمة التي تعدّدت علاقاتها الجنسيّة بأنّه نتيجة استبطان الوصمة ووقوع في حالة الاستلاب بتمثّل سمات تلك الصورة التي وضعها المجتمع للأمّ العزباء.

- **على علاقة الأمهات العازبات بأبنائهنّ**

تقول إحدى المعلّقات على شهادة فاطمة: "هي صحيح مغدورة وما نلومهاش أما كيف تحبل بولد حرام وزيد تجيبوا وتظلمو معها وقتها حرام وأنانيّة لأن لا أحد بش يرحمه حبينا أم كرهنا". وفي هذا التعليق يتوضح لنا أنّ تلك العلاقة التي تربط الأمّ بابنها وتبدو على درجة عالية من الخصوصيّة هي في الواقع محكومة بالقواعد الاجتماعيّة التي ترى

أنّ هذا الابن هو "ولد حرام"، أي أن الابن هو الوصمة التي ستظل عالقة بالأمّ أو أنّ أمومتها مدنّسة مما سيجعل صلتها بابنها متوترة ومثقلة بفعل الوصم. ومن جهة أخرى فإن الابن نفسه ينشأ محروما من امتلاك هويّة اجتماعيّة تضمن له مكانة اجتماعيّة، بل الأمن الماديّ والنفسي، وكلّما ازداد وعيه بالتمييز الاجتماعيّ تضخّم الشعور بثقل مسؤوليّة الأمّ وإهدارها للقيمة التي تجعلها أهلا للحب والاحترام والتقدير. وتكون الانعكاسات أخطر باضطرار بعض الأمهات ـ مثل خولة ـ إلى ترك أبنائهنّ في دور الرعاية والاكتفاء بساعة زيارة يوميّة رغم شوقهنّ لهم: "كِيف نمشي نطلّ عليه ننسى الدنيا"، وهو ما يتجلّى أيضا في شهادة أمّ فداء التي تقول: "نجيها à jour. ما نتصوّرش حياتي من غير فداء نحبها من روحي وما نخليها ناقصة شيء"[1545] فالزيارة اليوميّة لا تمكّن هذا الطفل من النمو النفسي المتوازن، بل هي في الغالب من مصادر الهشاشة النفسيّة، إضافة إلى ثقل الوسيط المؤسّساتي في العلاقة بين الأم وابنها وما يرمز إليه من عجز الأمّ وعدم أهليّتها لهذا الدور.

وتحدّثت بعض الأمّهات عن تجربة التشرّد مثل كوثر (الشارع) وعواطف (ستّة أشهر في المقبرة) وقد كان اضطراريّا إما لهشاشة الوضع الاقتصادي أو لطردها من الأسرة أو خوفا من الفضيحة. ومن المعلوم ما يعنيه التشرّد من انعدام استقرار وأمن للطرفين، وفي هذا الوضع يرى الطفل أمّه بلا سلطة ولا قوّة تمكّنها من حمايته وضمان الحدّ الأدنى من حاجته للتغذية والصحّة والترفيه. ويلحظ خلال تلك التجربة أيضا نظرات الازدراء والاستنكار المسلّطة عليه وامّه ممّا يخلق بينهما علاقة مشاركة في العبور إلى الهامش أو السقوط في عالم المنبوذين مع فارق أنّ الأمّ تعي الأسباب بينما يجهلها الابن أو لا يفقه ذنبه فيها.

---

[15] أوضاع الامهات العازبات واطفالهن في تونس 2022/3/14.
https://www.youtube.com/watch?v=iSuZODVqR00

في ثقافة اللاعنف أو حقّ الأم العزباء في المواطنة

يتبيّن للباحث في دواعي العنف ضدّ الأمّ العزباء أنّ هذا العنف بنيويّ وليس ظاهرة اجتماعيّة عابرة، أي أنّه ترسانة دفاع النظام الاجتماعيّ عن نفسه ضدّ كلّ ما يهدّد انسجام بنيانه. ولذلك فإنّ التفكير في حلول عمليّة وفوريّة لا يعدو أن يكون مجرّد ترميم سطحي لا يفي بالتغيير المنشود. ولا يعني ذلك استحالة إحلال ثقافة اللاعنف ناهيك وأنّ ملامحها كانت جليّة في سلوكيّات بعض الأطراف حسب بعض الشهادات. فقد ذكرت "سيّدة" التي تزوجت بعد إنجاب ابنتها أنّها قد وجدت في زوجها ما لم تلقه من أسرتها، حيث تكفّل بمؤونة طفلتها التي عاملها معاملة الأب. وقد يفسّر البعض هذا السلوك على أساس أنّه شفقة أو إحسان ولكنّه يقوم بلا شكّ على حبّ الأمّ / الزوجة واحترامها، وهو أفضل من اعتراف قانونيّ بأبوّة بيولوجيّة ونفقة إجباريّة يجعلان الأمّ وابنها في وضع الريبة والاتهام. وقد يرى البعض أنّ هذا السلوك استثنائيّ ولا يبرّر النظرة التفاؤليّة لممكنات أنسنة العلاقات الاجتماعيّة، لكن كثافة التعليقات المساندة لهؤلاء النساء والمعبّرة عن احترامها لهنّ وإعجابها بقوّتهنّ وصبرهنّ من أجل أبنائهنّ يشير إلى حضور وعي مضاد للثوابت الثقافيّة[16] التي نمّطت صورة المرأة وجعلت شرفها وكرامتها، بل الشرف الجماعي قيد مسؤوليّتها على عضو من جسدها. ويستند هذا الوعي المضادّ إلى ما غيّبه العرف في حكمه على الأمّ العزباء ليعيد الأولويّة إلى مكانة الأمومة التي كانت مقدّسة في المجتمعات الأموميّة قبل أن تصير قيد موقعها في البيت الزوجي. غير أنّ هذا الوعي قد يُحِلّ الأب من واجبه نحو أبنائه وقد يخدم الهيمنة الذكوريّة أكثر ممّا يشجبها.

ولذلك نعتقد أنّ تعدّد مستويات العنف وأبعاده يقتضي مقاربة متنوّعة البدائل تشمل كافّة المؤسّسات الاجتماعيّة والسياسيّة. وفي هذا الإطار تنهض الدولة بدور هامّ في الإحاطة بالأمّهات العازبات وتقديم الدعم المادّي والمعنويّ ليتمكّنّ من الاستمرار في

[16] نقرأ في التعليقات الخاصّة بشهادة فاطمة مثلا: "رجوليّة ما أرجلش منها / ارحموها ويزيوا من بها وعليها".. ورغم هيمنة معجم لغويّ ذكوري على التعليق الأوّل فإنّه ردّ على المواقف المهينة لها والساخرة منها.

رعاية أبنائهنّ. ومن أهمّ تلك المؤسّسات تلعب الصناديق الاجتماعيّة دورا هامّا في ضمان بعض المستحقّات المادّيّة وكذلك مراكز الإيواء التي تتكفّل بحماية الأمهات وأبنائهم من خطر التشرّد والتعنيف. علاوة على ذلك يقوم المجتمع المدنيّ بتوفير الدعم الاجتماعيّ وفي هذا الإطار ذكرت بعض المستجوبات في البرنامجين "جمعيّة أمل للأسرة والطفل" التي تعمل على تمكين الأمهات العازبات اقتصاديّا واجتماعيّا[17]. وهذه الإجراءات ليست من باب الفضل بل هي من واجبات الدولة الرافعة شعار المواطنة والناهضة بالفئات الهشّة، وتكتسي تلك الواجبات طابعا قيميّا وأخلاقيّا إذ تحيل على قيمة الرحمة والمساواة وضمان العيش الكريم لكلّ المواطنين على اختلاف جندرهم وسنّهم وطبقتهم وحالتهم الاجتماعيّة.

غير أنّ التغيير الجذري والنجاح الأقصى في القضاء على العنف يقتضي تغيير منوال التنشئة الاجتماعيّة وترسيخ ثقافة اللاعنف تجاه النساء عامّة والأمّهات العازبات خاصّة. فقد اختارت الفئة الأخيرة الطريق الصعب بتحمّلها المسؤوليّة نحو ثمرة "العلاقة الآثمة"، وعلى المجتمع أن يثمّن هذا السلوك مقارنة بتخلّي الأب عن مسؤوليّته. وليس التثمين شكرا وامتنانا، بل مساندة وتحلّيا بأخلاق العناية والرحمة، في حين أنّ ما يغلب على ردود الجمهور هو اللوم والمحاسبة الأخلاقيّة، فقول أحد المعلّقين: "لازم يورّيو الهموم هاذم باش البنات تتعلم الأغلاط هاذموين توصّل" أو قول آخر: "ياخي كذب الرسول وقت قال أكثر النساء في جهنّم".. يحمل نبرة سخط عالية ويعتبر مآل الأمّهات جزاء عادلا يجعل من التجربة درسا للاعتبار. ومثل هذا الخطاب العنيف الذي يستقي مشروعيّته من اتّخاذه موقعا دفاعيّا عن النظام الأخلاقي عامّة والجنسيّ خاصّة لا يولي

---

17 "الأنشطة الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين:
تتبنى أمل العديد من البرامج: * المساعدة (توفير ملاجئ، الاستجابة للاحتياجات الحيوية، متابعة ورصد الحالة الصحية للمرأة والطفل / الدعم النفسي: الاستماع، الدعم النفسي، مراقبة النمو و التطور النفسي للأطفال / توفير الدعم القانوني: متابعة حالات الاعتراف بالأبوة والنفقة / الاندماج المهني: التوجيه والتدريب المهني / الاندماج الاجتماعي: الوساطة والمصالحة الأسرية / الدفاع عن حقوق حقوق النساء والأطفال المولودين خارج إطار الزواج". https://www.euromedwomen.foundation/pg/ar/profile/ermwf.aaplfele

اهتمامه لحقيقة أهمّ وأخطر من فعل الخرق أو "الخطيئة"، وهي ما يستدعيه انتقال المرأة إلى ممارسة وظيفة الأمومة من الكفّ عن جلدها ومعاملتها معاملة عادلة مثل بقيّة الأمّهات أي تجسيد أخلاق العناية التي تساعدها على أن تكون أمّا سويّة وتوفّر للابن أدنى شروط التنشئة السليمة.

ومن محاور هذا الخطاب البديل التنصيص على العدالة الجندريّة التي تجعل طرفي العلاقة مسؤولين معا أمام القانون[18]، والتأكيد على عدم اقتران السعادة الأسريّة بالإشراف الثنائي قياسا على وضع الطلاق الذي قد يكون محقّقا لتوازن نفسي أفضل للأبناء. وبناء على ذلك وجب العمل على تغيير التصوّرات المتعلّقة بالسعادة الأسريّة إذ هي ممكنة أيضا في نطاق الأسرة ذات العائل الواحد. ولنشر هذه الثقافة وجب على مؤسّسات التنشئة (وخاصّة الإعلام والمدرسة) أن تنهض بدور توعوي يعزّز احترام الخصوصيّة والحرّيّة الفرديّة ويشجب كافّة أشكال العنف التي تمسّ بكرامة الإنسان مهما كانت محددات هويّته الجندريّة. إضافة إلى ضرورة رفع مكوّنات المجتمع المدنيّ من درجة مراقبة العنف الذي يحظى بشرعيّة اجتماعيّة بل قانونيّة أحيانا مع السعي إلى نشر ثقافة حقوقيّة تبلغ عمق المجتمع.

الخاتمة

لا شكّ أنّ نتائج دراستنا لهذه العيّنة تبقى نسبيّة نظرا إلى محدوديّتها، إضافة إلى انّها تعرض شهادات فئة بعينها من الأمهات وهنّ من تحدّين المجتمع وقبلن بتسليط الضوء

[18] وردت في التعليقات المصاحبة للمقاطع التلفزيّة آراء مناوئة لخطابات الشتم والذمّ للأمّهات، واحتجّت عليها بفضح المغالطات التي يعلمها الجميع ولا يجرؤ على ذكرها. ويتبيّن من هذه التعليقات حضور شريحة اجتماعيّة رافضة للتمثّلات السائدة عن المرأة ومبشّرة بشروع خطاب حقوقيّ في التشكّل خارج الإطار المؤسساتي، ومنها على سبيل الذكر:

*بربي علاشالمرا وحدها الي تتلام ويني مسؤولية الراجل في الحكاية الاثنين عملو العملة الاثنين يتحملو المسؤولية.

*الزوز مسؤولين والزوز لازم يفكرو، على خاطر الشرف مش كان بين ساقين لمرا... بين ساقين الراجل زادة إذا كان بش نحكيوبهذا المنطق. وحتاذا بش تحكي بالدين، قال الزاني و الزانية.

*الكلّ قلتم المرأة المرأة لازم تستر روحها ولازم تتعلّم ولازم تحافظ لازم تتربّى.. والرجل اللي كذب وطمع وخان الثقة وينو في هذا الكلّ".

عليهنّ.. بينما تعمد كثيرات إلى التخلّص من أبنائهنّ أو الانعزال والهروب والصمت. علاوة على ذلك فقد اقتصرت هذه العيّنة على نساء أصيلات المدينة أو نازحات إليها ويظلّ وضع نظيراتهنّ بالريف مجهولا أو مسكوتا عنه.. وما يظلّ مشتركا بين هؤلاء الأمّهات على اختلاف سنّهنّ وطبقتهنّ ومستوياتهنّ الفكريّة هو ذاك النفور المتبادل بينهنّ والمجتمع وعسر إعادة فعل الاندماج وما يحول دون ذلك هو الابن (ة) الذي تطاله قبضة العنف فهو كذلك ضحيّة صرامة المجتمع وإصراره على تنفيذ العقاب. ولئن شهدت منظومة القوانين تطوّرا من خلال القانون 58 الصادر سنة 2017 ذاك الذي ينصّ على مناهضة العنف ضد النساء فإنّها تبقى ضعيفة أمام العرف الذي يشرّع للعنف ضدّ كلّ من خالف وخرق. وبين القانون الهادف لتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة والعرف المرسّخ للتمييز الجندريّ والمحتضن لثقافة العنف من جهة أخرى تظلّ قيم العدالة والحرّيّة غائبة ومواطنة النساء منقوصة، ويعود ذلك إلى أنّ محاولات التغيير لا تمسّ ببنية النظام المحافظ على السلطة الأبويّة ولا منظومة القيم التي تعتليها ثنائيّة الشرف والعار، أي لا تطال ذلك العنف الممأسس الذي تقوم عليه بنى العلاقات الاجتماعيّة سواء في ذلك الريف والمدينة. ولذلك تتأكّد الحاجة إلى تعرية تلك التناقضات التي تحكم النظام الأخلاقيّ السائد وفضح عواقبه على العلاقات الاجتماعيّة بتفشّي النفاق والكذب والخديعة الذي يبيحه مبدأ الاستتار عند المعصية.

البيبليوغرافيا

أبو عودة لمى، "جرائم الشرف وبنية الجندر في المجتمعات العربيّة" ضمن كتاب جماعي: بينار إيلكاركان"**المرأة والجنسانيّة في المجتمعات الإسلاميّة**، ت. معين الإمام، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر،2004.

أوضاع الأمهات العازبات وأطفالهن في تونس 2022/3/14

بن سلامة رجاء، **بنيان الفحولة أبحاث في المذكّر والمؤنّث**، تونس، دار المعرفة للنشر، 2006

حكايات مع اكرم خزام :2/25/ 2011 حلقة بعنوان "**أمهات عازبات في تونس**" عرض في قناة الحرّة

حطيط فاديا: "النسويّة الأموميّة ـ ستّات البيوت في لبنان ـ أيّ دور أيّ خطاب؟ ضمن الكتاب الجماعي السابق

حكايات تونسية 2019/1/14 حلقة عرضت بقناة الحوار التونسي:

ج 1:
https://www.youtube.com/watch?v=CrxiKecVdks

ج 2:
https://www.youtube.com/watch?v=gDg1PJNuy2o&t=8s

ج 3:
https://www.youtube.com/watch?v=GfZmCVy-Uo

كراس شلنج: *الجسد والنظريّة الاجتماعية*، ت. منى البحر ونجيب الحصادي، القاهرة، دار العين للنشر، 2009.

مخلوف عيسى: جسد المرأة وذهنيّة التحريم، ضمن سلسلة باحثات "**النساء في الخطاب العربي المعاصر**"، العدد 9، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2003-2004.

Buscatto (Marie), *Sociologie du genre*, Paris, Armand Colin, 2014.

De Beauvoir (Simone), *Le deuxième sexe*, Paris, Gallimard, 1976.

Fraisse (Geneviéve), *Les excès du genre: concept, image, nudité*, Paris, éd. Lignes, 2014

Goffman (Erving), *Les rites d'interaction, Paris*, Les éd. De minuit, 1974.

Héritier (Françoise), *Hommes, femmes : la construction de la différence*, Paris, Le Pommier, 2010.